الأمم المتحدة A/C.2/55/SR.27

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General
15 May 2001
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢٧

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة بارينغتون (نائبة الرئيس).....(ايرلندا)

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

(ب) السلع الأساسية (تابع)

(ج) أزمة الديون الخارجية والتنمية (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ه) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع)

(ه) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-71198
0071198

في غياب الرئيس، تولّت السيدة بارينغتون (نائبة الرئيس)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) **التجارة والتنمية** (تابع)

(ب) **السلع الأساسية** (تابع)

(ج) **أزمة الديون الخارجية** (تابع)

١- **السيد بوبوف** (بيلاروس): أعاد الى الأذهان أن انشاء نظام عالمي للتجارة الدولية أكثر انصافا وشفافية وقابلية للتنبؤ به يعتبر هدفا استراتيجيا متفقا عليه لصالح المجتمع الدولي. وقال انه بالنسبة لغالبية البلدان لا تزال أهداف النزاهة والقابلية للتنبؤ في التجارة الدولية استنادا الى مبادئ غير تمييزية تشغل مكانة أعلى في الأولوية من أهداف خاصة بعالمية الطابع والشفافية. ومما يؤسف له أن التدابير الحمائية التمييزية والتقييدية المجحفة بقسوة، لا تزال تطبق على السلع الواردة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ولذلك فانه يشاطر الآخرين شعورهم بالقلق الذي أبداه مختلف الممثلين بشأن المحاولات الرامية الى استخدام معايير البيئة وحماية العمل لأغراض حمائية.

٢- وأضاف قائلا ان هناك اتجاها مزعجا ينزع الى توسيع نطاق ممارسة التحقيقات الخاصة بمكافحة الإغراق فيما يتعلق بعدد من السلع الواردة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. فاستخدام التدابير القهرية الاقتصادية لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي شيء لا يمكن قبوله.

٣- واستطرد قائلا ان الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي والنظام الجديد للتجارة الدولية يعتبر مسألة ملحّة بالنسبة لكثير من الدول. فالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تعرض سبلا عريضة لدخول أسواقها أمام الشركات من البلدان المتقدمة النمو، بيد أن الاجراءات المتبادلة من هذه البلدان الأخيرة غالبا ما تكون مقيّدة بشروط سياسية. وهذه تعتبر بالأحرى استثناء أكثر من كونها قاعدة.

٤- وأشار الى أن وجود توافق جديد في الآراء يتعلق بالمبادئ المقبولة من جميع الأطراف لزيادة التكامل سوف يساعد البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال على دخول النظام التجاري المتعدد الأطراف وسوف يكفل سبلا أكثر انصافا أمام مصادر تمويل التنمية. وينبغي تطبيق مبادئ النزاهة والتدابير التدريجية على تكامل هذه البلدان واندماجها في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ وينبغي أن تكون هذه المبادئ جزءا لا يتجزأ من جميع المفاوضات التجارية، بما في ذلك تلك المتعلقة بدخول أعضاء جدد في منظمة التجارة العالمية. وبدلا من جعل إدخال الإصلاح شرطا للعضوية، يكون من الأفضل اذا استخدمت عملية التفاوض لدعم الاصلاحات في البلدان التي تقدم طالبة العضوية. وعلاوة على ذلك، فان أهداف صفة العالمية الحقيقية سوف تُخدم بشكل أفضل اذا ما استخدمت منظمة التجارة العالمية جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست.

٥- ومضى قائلا ان نجاح الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يمكن عزوها الى أن نصوص الوثائق النهائية قد أخذت في الاعتبار بطريقة متوازنة مصالح مختلف مجموعات البلدان. ويمكن اتباع هذا النهج بالنسبة لجميع المسائل العاجلة.

٦- وأعرب عن الأمل في أن أمانة الأونكتاد، مع مراعاتها نتائج الدورة السابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية، تحرز عما قريب النجاح في استحداث آليات لتنفيذ خطط العمل التي اعتمدت في بانكوك لمساعدة البلدان على تهيئة نظمها التجارية والسياسية لمواجهة تحديات العولمة.

٧- **السيد كوربين** (الفلبين): قال ان تحقيق الرخاء لأشد الناس فقرا، في عالم متعولم، يعتبر هذا لصالح الجميع.فالخير المشترك للانسانية يجب بالتالي أن يكون هو الهدف المهيمن الرئيسي.

٨- وقال ان تخفيف أعباء الديون والمساعدة الانمائية الرسمية يعتبران أداتين مكملتين في سبيل مواصلة جدول أعمال التنمية المتكاملة. وأضاف ان الاتجاه المزعج في السنوات الأخيرة الخاص بمستويات المساعدة الانمائية المتدنية دوما هو أحد دواعي القلق. ويأمل في أن تحقّق البلدان المتقدمة النمو الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة فتخصّص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية. وأشاد بتلك البلدان التي حققت الهدف، ويأمل في أنها تواصل قدوتها الحسنة.

٩- وقال انه يعرب عن القلق ازاء تدني التنفيذ عما هو متوقع من المبادرة المعززة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقال ان ضياع الزخم قد يُفسَّر بأن علامة لتناقص الاهتمام بهذه المسألة. ولهذا يجب ضمان التمويل الكافي للاشارة الى أن تخفيف وطأة الديون فيما يتعلق بالبلدان المستحقة ذلك انما هو جزء مكمل للمساعدة الانمائية الرسمية.

١٠- وأوضح أن أزمات الديون يمكن توقيها على أفضل نحو بتقليل مبلغ الديون المتكبدة الى أدنى حد. وأكد أن أفضل محرك للتنمية هو القطاع الخاص وهو لصالح البلدان المتقدمة النمو، والتزامها في الواقع بتقديم المساعدة في التنمية الاقتصادية لأشقائهم الأقل نموا. ولهذا فان وفده يشعر بالتشجيع بسبب التقدم المحرز في الدعوة لعقد الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية في سنة ٢٠٠١.

١١- واختتم كلامه قائلا انه من الأهمية استنباط طرق ملموسة لتعزيز سبل الحصول على الموارد الدولية وتحسين التماسك والتناسق في النظم الدولية النقدية والمالية والتجارية دعما للتنمية. وينبغي تناول هذه المسائل في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ه) تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) (تابع) (A/C.2/55/L.12 و L.13)

مشروع القرار *A/C.2/55/L.12*

١٢- **السيد أنايدو** (نيجيريا): عرض مشروع القرار A/C.2/55/L.12، المعنون "نطاق الأعمال التي ستتناولها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)".

مشروع القرار *A/C.2/55/L.13*

١٣- **السيد أنايدو** (نيجيريا): عرض مشروع القرار A/C.2/55/L.13، المعنون "الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لاجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)".

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (تابع) *(A/C.2/55/L.15)*

مشروع القرار *A/C.2/55/L.15*

١٤- **السيد أنايدو** (نيجيريا): عرض مشروع القرار A/C.2/55/L.15، المعنون "الاستعراض العشري للتقدم المحرز في مجال تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية".

(ه) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في افريقيا (A/C.2/55/L.14)

مشروع القرار *A/C.2/55/L.14*

١٥- **السيد أنايدو** (نيجيريا): عرض مشروع القرار A/C.2/55/L.14، المعنون "تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا".

١٦- **السيد فيرغوسون** (أستراليا): تكلم بالنيابة عن مجموعة كيرنز، أي الأرجنتين وأستراليا واندونيسيا وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وتايلند وجنوب افريقيا وشيلي وغواتيمالا والفلبين وفيجي وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وماليزيا ونيوزيلندا. وأعرب عن القلق لأن الأسواق الزراعية وأسواق الأغذية

الزراعية في العالم لا تزال مشوهة بدرجة كبيرة بسبب معونات التصدير وارتفاع مستويات الدعم المحلي وسبل الوصول المقيدة بشدة الى الأسواق، وأكد على مدى الحاجة الملحّة الى اجراء دولي متضافر لتنفيذ الالتزام بالاصلاح المجسد في اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة.

١٧- وقال ان مجموعة كيرنز ترحب ببدء المفاوضات حول الزراعة، والموكلة الى منظمة التجارة العالمية، وقد شاركت بشكل ناشط في هذه المفاوضات. وليس هناك شيء أهم بالنسبة للبلدان التي تعتمد بشدة على قطاعاتها الزراعية من تحقيق أسواق دولية مفتوحة للأغذية الزراعية والألياف وتكون أكثر انصافا وأكثر توجها نحو الأسواق. ويعتبر تحسين سبل الوصول الى الأسواق والاصلاح الزراعي من جانب البلدان المتقدمة النمو أمرا أساسيا لفتح الباب أمام التنمية. وفي حين لا تزال المساعدة الانمائية أساسية، لا ينبغي أن تكون المعونة بديلة عن التبادل التجاري.

١٨- واستطرد قائلا ان مفاوضات منظمة التجارة الدولية بشأن الزراعة يجب أن تقدم شروطا ملموسة وعملية خاصة لمعاملة تفضيلية من أجل البلدان النامية. وذكر أن مجموعة كيرنز طلبت الى جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يؤكدوا من جديد الالتزام الذي عقدوه لتحقيق مهمة الاصلاح الأساسي للتجارة العالمية في الزراعة استنادا الى تخفيضات تدريجية كبيرة في سبيل الدعم والحماية بغية تحقيق فوائد اقتصادية ملموسة، وخصوصا من أجل البلدان النامية.

١٩- **السيدة فالدفوغل** (المراقبة عن سويسرا): أعربت عن تأييد بلدها لمبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وقالت ان حكومتها سعت الى تحسين التنسيق بين البلدان المشاركة بمعاونتها على تحسين قدرتها على تحليل الحالة وعلى استحداث استراتيجية وطنية بشأن الديون وكذلك بتوفير الأموال من أجل المبادرة. وأضافت قائلة ان تخفيف وطأة الديون يجب أن يرتبط بالقضاء على الفقر. وينبغي استخدام الموارد المفرج عنها لتعزيز النفقات ذات الأولوية في الميزانية بشأن الصحة والتعليم. وباجراء الحوار فقط بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني يمكن أن يكفل التخصيص الفعال للموارد، وينبغي بذل كل الجهود لتحسين الشفافية في الميزانية وتشجيع اجراء مناقشات عامة بشأن مسائل الميزانية.

٢٠- واختتمت قائلة بأن سويسرا تناشد البلدان التي لم تشارك في مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تفعل ذلك، وأن تساهم ماليا فيها. وبغية أن يتمكن أي برنامج عالمي من مكافحة الفقر واحراز النجاح، من الأمور الأساسية تنفيذ خطة لتخفيض الديون المتفق عليها في اطار مبادرة معدلة متعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢١- **السيد كلوبوتوفسكي** (بولندا): قال ان تخفيف وطأة الديون يجب أن يكون واحدا من أعمدة التضامن العالمي من أجل التنمية والقضاء على الفقر. ويمكن أن تكون للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أثر مفيد جدا على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بيد أنه يجب ادارة المبادرة بشكل سليم. فاذا ارتقت الى أن تكون مجرد شطب الديون من دفاتر الدائنين فربما يكون أثرها الحقيقي على تنمية أشد البلدان فقرا صغيرا جدا. والأسوأ من هذا، اذا قيّد الدائنون مبالغ الديون المشطوبة بقيمتها الاسمية ومقابل ذلك قاموا بتخفيض أشكال أخرى من المعونة التي تنطوي على موارد حقيقية، فان الرصيد النهائي قد ينتهي الى أن يكون سلبيا على البلدان المدينة. وثالثا، فان تقاسم الديون على الدائنين عموما قد يحمل أكثر البلدان الدائنة تعرضا الى أن تقدم من جانب واحد الى تخفيض معونتها الانمائية. ويجب تجنب هذه الحالات الثلاث.

٢٢- ومضى قائلا ان الشيء الرئيسي هو تقدير ما اذا كانت البلدان الفقيرة جدا المعنية لديها أية فرصة لنيل سبل الوصول الى الأسواق الرأسمالية والى المنافذ الجديدة لسلعها الأساسية. وتبين التجربة أن البلدان التي يكون الدخل الفردي فيها منخفضا جدا لا تجتذب استثمارات خارجية. فالتمويل الجديد يبدو مكملا ضروريا لتخفيف وطأة الديون، ولهذا فان وجود مبادرة أكثر طموحا وأوفى تمويلا فيما يتعلق بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون،

ينبغي أن تكون من الأولويات في جدول الأعمال الدولي، وينبغي توجيهها نحو الغاء ديون المساعدات الانمائية الرسمية لجميع البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ونحو اجراء تخفيض كبير جدا للديون الرسمية الثنائية الأخرى. وأوضح أنه بدون برنامج واف لتخفيف وطأة الديون سيكون من الصعب توقع انطلاقة اقتصادية حقيقية من أشد البلدان فقرا وتخفيف حدة الفقر في العالم خلال السنوات الـ١٥ القادمة.

٢٣- واختتم قائلا ان بولندا رغم أنها تواجه كثيرا من التحديات الاجتماعية والاقتصادية وهي تختتم عملية التحول الى اقتصاد قائم على السوق ، فانها انضمت للمشاركة في مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بتكلفة تبلغ ٢٤٠ مليون دولار أمريكي. كما استحدثت بولندا نظامها الخاص للمساعدة الانمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال: ففي سنة ١٩٩٩ بلغت معونتها الخارجية ما يزيد على ٣٦ مليون دولار أمريكي.

٢٤- **السيد هوانغ سويكي** (الصين): قال ان أقل البلدان نموا تواجه خطرا حقيقيا في أنها أصبحت مهمشة، وبغية حل الاختلالات والتفاوتات في عملية العولمة، من اللازم اصلاح النظام الاقتصادي الدولي. ورغم أن النظام التجاري المتعدد الأطراف هو في الأساس أداة في تيسير العولمة الاقتصادية وتحرير التبادل التجاري، فان مصالح البلدان النامية ليس يعترف بها بشكل كامل وأن الامتيازات التجارية الممنوحة لها تضاءلت بشد. وما لم يبذل شيء ما لتصحيح الحالة فان النظام التجاري المتعدد الأطراف سوف يفقد مصداقيته. ولهذا يجب اصلاحه.

٢٥- ومن المأمول فيه أن تبدأ الجولة الجديدة من المفاوضات التجارية عما قريب وأن تؤدي البلدان النامية دورا أكبر في هذه المفاوضات. وينبغي أن تركز الجولة الجديدة على متابعة مفاوضات جولة أوروغواي. وينبغي أن تحترم البلدان المتقدمة النمو التزاماتها بتوفير فرص أكبر وسبل أكثر استقرارا للوصول الى الأسواق أمام المنتجات والخدمات من البلدان النامية وينبغي أن تعتمد تدابير لضمان أن تكون المنتجات الواردة من أقل البلدان نموا معفاة من الرسوم والحصص. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد مساعدتها الانمائية الرسمية، دون أن تفرض شروطا اضافية، وينبغي أن تقدم مزيدا من المساعدات التقنية وأن تزيد الاستثمارات في البلدان النامية.

٢٦- ومضى قائلا ان الصين على وشك أن تصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية وسوف تضطلع بالتزاماتها المقابلة على أساس مبدأ الحقوق والالتزامات المتوازنة. فهي سوف تتقيد بقواعد ولوائح منظمة التجارة العالمية وسوف تؤدي دورا بنّاءً في صياغتها وتحسينها. وسوف تروّج الصين بشكل ناشط لانشاء نظام اقتصادي دولي جديد يكون عادلا ورشيدا لاتاحة الفرصة لمزيد من البلدان، بما في ذلك البلدان النامية، للمشاركة في الفرص التي يتيحها النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٧- ومضى قائلا ان وفده يقدّر الجهود التي تبذلها بعض البلدان ذات الدخول المتوسطة من أجل شطب ديون البلدان النامية، ومن بينها البلدان الافريقية. وقال ان وفده يرحب بالمبادرات الثنائية الطرف التي تعرضها بلدان مانحة أخرى، ويرحب بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بيد أن وفده يلاحظ أن مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون عُرضت في وقت انخفضت فيه المساعدة الانمائية الرسمية الى أدنى مستوى لها في التاريخ. ولهذا فان وفده يناشد بقوة المؤسسات المالية الدولية والبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ خطوات أخرى لتخفيف عبء الديون التي ترهق البلدان النامية لكي تستطيع أن تحقق أهدافها الانمائية، بيد أنه يؤكد على أن تخفيف عبء الديون على البلدان النامية لا ينبغي أن يكون على حساب المساعدة الانمائية الرسمية.

٢٨- **السيد كوبتسرا** (توغو): تساءل كيف يمكن لبلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء أن يتوقع منها القضاء على الفقر في حين أنها تكرس لخدمة الديون الخارجية ما يتراوح بين ثلاثة وخمسة أضعاف ما هي قادرة على انفاقه على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وقال ان رؤساء الدول والحكومات، الذين اجتمعوا في القمة الافريقية الأوروبية في القاهرة، في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٠، قد لاحظوا مع بالغ القلق أنه رغم

الجهود العديدة التي بذلت للتصدي لأزمة الديون على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، فان الديون الخارجية لافريقيا تتزايد بمعدل سنوي بنسبة ١٢ في المائة تقريبا. ولاحظ هؤلاء أيضا أن احدى النتائج المترتبة هو أن افريقيا أصبحت لديها فرص أقل للوصول الى الأسواق الرأسمالية الخاصة وأنها قد عانت من فقدان الثقة بين المستثمرين، وهو ما كان له أثر سلبي على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٢٩- واستطرد قائلا ان أزمة الديون الخارجية التي تعاني منها افريقيا كانت واحدة من المواضيع الرئيسية التي نظر فيها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في اجتماعهم في مؤتمر القمة السادس والثلاثين لمنظمة الوحدة الافريقية في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠. وعقب اجراء تحليل متعمق للأحوال الاجتماعية والاقتصادية في القارة، طلب مؤتمر القمة من الدائنين ومن المجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة لتوسيع نطاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتشمل جميع البلدان الافريقية كخطوة نحو الغاء الديون الخارجية عن القارة. وطلب مؤتمر القمة أيضا الغاء جميع المتأخرات الخاصة بالديون الخارجية الافريقية المتراكمة قبل بدء الألفية الجديدة على أن يكون مفهوما أن الأموال المفرج عنها بهذا الشكل سوف تستخدم لمكافحة الفقر، وخصوصا عن طريق تحسين القطاعات الاجتماعية واصلاح البنية التحتية. وقرر مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية أيضا انشاء فريق من الخبراء للمساعدة في إعداد تدابير محددة لحل مشكلة الديون وإعداد موقف افريقي موحد مشترك بشأن تمويل التنمية.

٣٠- وفي السنوات الأخيرة، اتخذ المجتمع الدولي عددا من المبادرات تهدف الى تنفيذ حلول فعلية لمشكلة الديون، بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به قبل كسر الحلقة المفرغة للمديونية وقبل أن تتمكن البلدان النامية المثقلة بالديون من الشروع في تحقيق نمو مستدام.

٣١- وأوضح أن التصدي لمسألة الغاء الديون الخارجية لافريقيا أصبح الآن أمرا ملحّا. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز وأن يوسع نطاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن يتخذ تدابير وقائية لضمان ألا تتراكم الديون العامة والخاصة غير المحتملة. واختتم قائلا ان المستوى المرتفع للديون في افريقيا هو مجرد عقبة واحدة أمام الانطلاق الاقتصادي للقارة. وينبغي أن تكون الاستراتيجيات الرامية الى تخفيض الديون الى مستويات مقبولة جزءا لا يتجزأ من سياسة شاملة ليتسنى لافريقيا تمويل تنميتها.

٣٢- **السيد كوماموورا** (اليابان): قال ان وفده يشعر بالقلق ازاء الآراء المعرب عنها في تقرير الأمين العام بشأن التجارة الدولية والتنمية (A/55/396)، وخصوصا الرأي القائل ان هناك افتقارا للتقدم صوب التحرر في قطاعات التجارة ذات الاهتمام الخاص للبلدان النامية وان هناك اختلالات هامة بين الحقوق والتزامات البلدان النامية. وقال ان الآراء التي أُعرب عنها بشأن القضاء على الذروات الجمركية وزيادة التعريفات الجمركية يمكن أن تبتسر نتائج المفاوضات في منظمة التجارة العالمية. وعلاوة على ذلك، فان وفده لا يمكن أن يقبل أي نهج قد يعامل السلع الزراعية وغيرها من السلع بموجب النظام التجاري نفسه.

٣٣- وفيما يتعلق بمسألة بيئة المرور العابر في البلدان غير الساحلية، تشكل مشاكل النقل العابر عقبة رئيسية أمام تطوير المبادرات التجارية لهذه البلدان عن طريق البلدان غير الساحلية نفسها، كما تعتبر الشراكة الحقيقية بين البلدان غير الساحلية وبلدان العبور أمرا أساسيا أيضا. وينبغي أن تعمل هذه البلدان معا لتحسين المرافق الأساسية وأن تتغلب على الحواجز الأخرى أمام ممرات النقل العابر، مع تقديم دعم مالي وتقني من المجتمع الدولي.

٣٤- وانتقل الى مسألة السلع الأساسية فقال ان وفده يرى أن الأسعار المنكمشة الحالية تسبب نقصانا في الايرادات الحقيقية لتلك البلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على السلع الأساسية. وقال ان آليات السوق الحرة وحدها قد لا تضمن دائما وجود ظروف مستقرة ومحتملة من أجل اقتصاداتها. وينبغي مواصلة تقديم الدعم لهذه

البلدان لتمكينها من المشاركة في التبادل السريع والدقيق للمعلومات بشأن أسواق السلع الأساسية. وقال ان اليابان بوصفها من أكبر البلدان المستوردة السلع الأساسية، سوف تواصل دعم الصندوق المشترك للسلع الأساسية، للمساعدة على بناء القدرات في تلك الأسواق. بيد أن وفده لا يشارك في أية تقييمات في التقرير الذي يبتسر نتيجة مفاوضات منظمة التجارة الدولية، كما انه لا يقبل الاقتراح الرامي الى ازالة تدابير الدعم الزراعي في البلدان المتقدمة النمو.

٣٥- وبخصوص موضوع الدَين الخارجي، قال ان الدَين في حد ذاته ليس مضرا، وباستطاعة البلدان النامية أن تحصل على موارد أكبر بكثير في شكل قروض بشروط تساهلية أكبر مما تحصل عليه من مساعدات في شكل منح. وقال ان هذه القروض تمكّن البلدان من تحسين هياكلها الأساسية الاقتصادية، وهذا بدوره يجتذب التدفقات المالية الخاصة ويعزز النمو الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فان تخفيف وطأة الديون أمر مطلوب لتلك البلدان الفقيرة التي بلغت ديونها مستوى غير محتمل. وأضاف قائلا ان هناك مسائل معقدة وراء التأخير في تنفيذ المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقال ان اليابان تقدم أيضا المساعدة التقنية في تنفيذ برامج التكيف الهيكلي وإعداد ورقات استراتيجية لتخفيف حدة الفقر. وفي الوقت نفسه، يجب أن تعمل البلدان الدائنة على زيادة الأموال اللازمة لتخفيف الديون المتعددة الأطراف.

٣٦- واختتم قائلا ان تخفيف عبء الديون أمر هام بيد أنه ليس دواء لكل مشاكل البلدان النامية. وبالأحرى تحتاج هذه البلدان الى اتباع سياسات اقتصادية وانمائية مناسبة وذلك لتحقيق النمو السريع والمستدام والعادل.

٣٧- **السيد أبريها** (اثيوبيا): قال ان المجتمع الدولي قد اعترف منذ فترة طويلة بالحاجة الى تعبئة الموارد المالية لافريقيا من أجل تخفيف حدة الفقر ورفع المستوى العام للمعيشة. واستدرك قائلا انه لتحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٢,١ في المائة فقط أثناء فترة التسعينات، فان المعدل كان أقل بكثير من نسبة ٧ في المائة المطلوبة لكي تنتصف نسبة الفقر بحلول سنة ٢٠١٥.

٣٨- وفي حين وضع المجتمع الدولي استراتيجيات مختلفة لتخفيف عبء الديون على البلدان النامية، لم يتوصل أي منها الى حل للمشكلة. وفي افريقيا تخصص نسبة كبيرة من الموارد لخدمة الدَين، مع ما لذلك من تأثير مناوئ شديد على الاستثمار وتجدّد النمو. وقال ان أي استراتيجية لتخفيف وطأة الديون التي تعالج هذه الجوانب الخاصة بعبء الديون على افريقيا من شأنها أن تبدأ تفاعلا متواليا ايجابيا للاستثمار في الهياكل الأساسية التي من شأنها أن توجد مناخا مواتيا للاستثمار الخاص ولخلق فرص العمل.

٣٩- ومضى قائلا ان وفده يرحب بالمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، رغم أنها تحتاج الى تدابير أخرى لتأخذ في الاعتبار الصلة بين الموارد التي تحتفظ بها البلدان المشاركة وبين التحديات التي تواجهها بخصوص القضاء على الفقر. وينبغي أن يكون الهدف من المبادرة تمكين هذه البلدان من القضاء على معدلات الفقر، وليس مجرد تمكينها من دفع التزاماتها من الديون على أساس يمكن احتماله. ومن أجل الخروج نهائيا من دائرة أعباء الديون، من الضروري الغاء الديون الخارجية والمتأخرات، وقال ان وفده يرحب بالالتزام المعقود من عدد متزايد من البلدان الدائنة من أجل منح المزيد في مجال تخفيف وطأة الديون أكثر مما تتضمنه شروط كولونيا. واستدرك قائلا ان وفده يشعر بالقلق ازاء بطء المعدل في تنفيذ المبادرة ولكون الصندوق الاستئماني الخاص بها لم يموّل بعد تمويلا كاملا.

٤٠- وأضاف قائلا ان تحديات التنمية في افريقيا تثبط العزيمة ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يعتمد على تخفيف وطأة الديون وحده من أجل تخفيف حدة الفقر. وتعتبر الموارد الاضافية عن طريق المساعدة الانمائية الرسمية من الأمور الحاسمة، وسوف تساعد على اجتذاب استثمارات خاصة اضافية. ومن المفارقة أن الانخفاض الشديد في هذا النوع من المساعدات قد حدث أثناء التسعينات، وهو

العقد الذي شهد سلسلة من المؤتمرات العالمية بشأن القضايا الاجتماعية والانمائية.

٤١- وأوضح أن عائدات الصادرات هي مصدر رئيسي آخر لتمويل التنمية، بيد أن معظم البلدان النامية تعتمد على السلع الأساسية فيما يتعلق بعائدات التصدير. وقال ان تنويع الصادرات، وازالة المعوقات في جانب العرض وتوفير سبل الوصول الى الأسواق، تعتبر مجالات تحتاج الى تعاون دولي. وذكر أن وفده يطالب بسرعة تنفيذ الاطار المتكامل للمساعدات التقنية ذات الصلة بالتجارة، التي استهل العمل به في سنة ١٩٩٧.

٤٢- واختتم كلامه قائلا انه يجب على المجتمع الدولي أن ينتهز فرصة هذا الزخم الذي أوجدته القمة بشأن الألفية لانجاز أهدافه فيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر وذلك باتباع نهج شامل ازاء احتياجات البلدان النامية في مجال التمويل في الحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية.

٤٣- **السيد الحداد** (اليمن): قال ان أهم تحد في مجال السياسة العامة، عقب انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث الذي عقدته منظمة التجارة العالمية، وكما يلاحظ من التقرير المعروض على اللجنة (A/55/396، الفقرة ٣)، انما يتمثل في كيفية صياغة استجابة فاعلة ومستديمة لشواغل البلدان النامية. وفي حين تعرب هذه البلدان عن ثقتها في فوائد النظام التجاري المتعدد الأطراف، فانها ترى أن الاتفاقات الحالية التي أبرمتها منظمة التجارة العالمية غير متوازنة وتتيح لها فوائد وفرصا غير كافية. وقال ان الشاغل الأساسي للبلدان النامية يتعلق بفوائد النظام التجاري الدولي التي ما زالت بعيدة عن المنال، ويعود ذلك الى عدم احراز التقدم المطلوب في عملية تحرير القطاعات التجارية لهذا النظام، ويمكن الاستدلال هنا باستمرار عوائق السياسات الحمائية من ناحية وعدم قدرة البلدان النامية على جني الفوائد المرجوة في المجالات التي تهمها، وذلك بسبب تقاعس بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين عن الوفاء بالتزاماتهم.

٤٤- وأضاف قائلا ان وفده يؤيد بالتالي ما تبلور من نهج في مجال السياسة العامة في المؤتمر الوزاري التاسع لمجموعة الـ٧٧ والصين الذي عقد في مراكش في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩. ويجب تفعيل الأحكام الخاصة والتفضيلية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية والتي ما زالت غير منفذة الى حد كبير، وذلك اذا أريد للبلدان النامية أن تجني فوائد متوقعة منها. وهناك حاجة ملحّة لادماج القطاع التجاري الزراعي داخل قواعد منظمة التجارة العالمية وأن تفتح البلدان المتقدمة النمو أسواقها أمام صادرات البلدان النامية. أما بالنسبة للبلدان الأقل نموا، فتقتضي الضرورة وصول تلك الصادرات بدون رسوم جمركية وبدون تحديد الحصص كما هو متفق عليه. ولهذا فانه يرحب بالمقترحات التي طرحها الاتحاد الأوروبي ودول أخرى في اجتماع المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠٠ بشأن سبل الوصول هذه.

٤٥- واستطرد قائلا ان البلدان النامية تشعر بقلق خاص ازاء زيادة التعريفات الجمركية واعتماد ضوابط وعدم اساءة استغلال اجراءات مكافحة الاغراق والقواعد المنظمة للصحة البشرية والنباتية والحواجز الفنية أمام التجارة. ويجب اتخاذ تدابير خاصة من جانب البلدان الصناعية لتشجيع نقل التكنولوجيا والاستثمار في البلدان النامية. وقال ان وفده يشيد بمبادرة "جدول الأعمال الايجابي" الذي وضعته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وقد أثمرت بالفعل بعض الجهود التي بذلت.

٤٦- وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/55/396)، فان اليمن واحد من أقل البلدان نموا التسعة التي بصدد الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وقد كان يبذل لفترة من الوقت كل جهد ممكن للوفاء بجميع المتطلبات الضرورية. وقال ان اليمن يشارك دولا أخرى من أقل البلدان نموا في شعورها بالقلق ازاء عدم تناسب مستويات الالتزامات. وأعرب عن أمله في أن يتلقى اليمن مساعدة من أجل بناء القدرات التي سوف تساعده على تحقيق هدفه. واختتم قائلا ان حالة البلدان التي هي في مثل اليمن تتطلب اهتماما خاصا ويجب تيسير انضمامها بشروط متوازنة.

٤٧- **السيد ريم سونغ تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال ان مجموع الدَين الخارجي للبلدان النامية وصل الآن الى ٢,٥ تريليون دولار. وعلى وجه الخصوص، فان البلدان المثقلة بالديون، والتي تعاني من ديون تبلغ ٢٠١ بليون دولار هي في حالة فقر رهيب، حيث ان نسبة ديونها الى الصادرات هي ٣٤٥ الى ١.

٤٨- ووفقا للاتفاق الذي توصلت اليه مجموعة الدول الصناعية الثماني في مؤتمر قمتها سنة ١٩٩٩ في كولونيا، يتخذ عدد من الدائنين الأعضاء في نادي باريس تدابير شديدة لتخفيض ديون البلدان النامية، وهو ما يشجعها في جهودها المبذولة للإسراع بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. واختتم كلامه مطالبا بعدم وضع أية شروط تقييدية تُلحق بتخفيف الديون أو الغاء الديون. ويجب أن تكون جميع تدابير تخفيف وطأة الديون موجهة نحو الاسراع بالتنمية والقضاء على الفقر.

٤٩- **السيد يبيز لاسو** (اكوادور): تكلم بالنيابة عن بلدان الجماعة الآندية، بوليفيا وكولومبيا واكوادور وبيرو وفنزويلا، وقال ان الارادة السياسية الصارمة لهذه الشعوب قد دعّمت عملية تكامل بلدان المنطقة الآندية. وفي الوقت الحالي، فان منطقة التجارة الحرة بين أربعة من هذه البلدان أصبحت حقيقة واقعة وسوف تصبح بيرو عضوا كاملا في سنة ٢٠٠٥. وقال ان التجارة داخل هذه الجماعة، وخصوصا تجارة السلع المصنعة، قد ازدادت بدرجة كبيرة وكانت عاملا في اجتذاب المزيد من الاستثمارات المباشرة الخارجية. ولقد أحرز تقدم في سبيل وضع سياسة خارجية مشتركة تضمنت مفاوضات مشتركة بشأن المسائل الاقتصادية والتجارية.

٥٠- واستطرد قائلا ان هذه الجماعة دعّمت علاقاتها مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) وسوف تواصل مفاوضاتها من أجل تشكيل منطقة تجارة حرة مع امكانيات هائلة بأن تشكل محورا رئيسيا للتنمية الاقليمية. وقال انها تواصل الاشتراك في المفاوضات الحساسة والمعقدة فيما يتعلق بمنطقة تجارة حرة لأمريكا اللاتينية. وفي مناقشاتها مع الاتحاد الأوروبي، أوضحت الجماعة أربع نقاط محورية: الحوار السياسي، وسبل الوصول التفضيلية للسوق الأوروبية، وتنمية التعاون ومكافحة الاتجار بالمخدرات. وقال ان الجماعة تستكشف أيضا امكانيات تعزيز العلاقات مع الاتحاد الروسي، وبلدان حوض المحيط الهادئ والصين.

٥١- وواصل كلامه قائلا ان الجماعة تعتقد اعتقادا راسخا بوجود نظام تجاري متعدد الأطراف مع وجود قواعد تتسم بالشفافية والقابلية للتنبؤ، وهي لذلك تؤيد اجراء جولة جديدة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي سوف تشمل جميع القطاعات. وقال ان الجماعية تحاول مواجهة تحديات العولمة بطريقة تعزز تنمية شعوبها داخل اطار من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

٥٢- **السيد مواكاواغو** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم بالنيابة عن الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي وقال ان افريقيا، وخاصة بلدان الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي وهي تتحرك نحو تنفيذ قواعد منظمة التجارة العالمية تنفيذا كاملا بشأن السلع الأساسية، هناك حاجة الى مجموعة من المساعدات المالية والتقنية لمساعدة هذه البلدان على بناء القدرات وتحسين أدائها التجاري. وفي الوقت نفسه، فان وجود مستوى أعلى من التعاون سوف يمكّن بلدان المنطقة من معالجة المشاكل بشكل فعال فيما يتعلق بالتنمية الوطنية ولمواجهة التحديات التي تطرحها بيئة قطاع الأعمال المتغيرة والمتزايدة التعقيد على المستوى الاقليمي والعالمي.

٥٣- واعترافا بهذه الحقائق، جرى التفاوض حول البروتوكول التجاري للجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، الذي نص على انشاء تدريجي لمنطقة تجارة حرة تابعة للجماعة خلال فترة ثماني سنوات، ثم جرى ابرام هذا البروتوكول. وقال ان الجماعة الانمائية قد اتفقت على انشاء آلية لتسوية المنازعات وآليات مؤسسية أخرى من أجل تنفيذ البروتوكول التجاري لادارة منطقة التجارة الحرة. واعترافا بأن الدول الأعضاء ما زالت تؤدي دورا هامشيا في الاقتصاد العالمي بسبب تخلفها الانمائي العام، فانها قد وضعت مزيدا من الاهتمام على التدابير الرامية الى انشاء مناخ موات يشجع على

الاستثمار، وذلك بجملة أمور من بينها اجراء اصلاحات اقتصادية.

٥٤- وأهاب بالمجتمع الدولي أن يعالج بشكل جدي مشكلة استمرار التدهور في أسعار السلع الأساسية، وهو أمر اذا ما تُرك دون توقف، سوف يوهن من الآمال العالمية لدى عدد كبير من بلدان الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي وسوف يقوّض جهودها الرامية الى ادخال اصلاحات في السياسات المحلية واعادة هيكلة الديون وتعبئة الموارد الخارجية. وينبغي العمل على استقرار أسعار السلع الأساسية لدى البلدان النامية وينبغي مساعدة البلدان المنتجة لهذه السلع الأساسية في جهودها لتنويع منتجات السلع الأساسية. وعلاوة على ذلك ينبغي ازالة جميع أشكال التعريفات الجمركية المفروضة على السلع الأساسية التي تعتبر صادراتها ذات أهمية للبلدان النامية كما ينبغي الغاء جميع الحواجز التقنية أمام صادرات البلدان النامية. وقال ان البلدان المتقدمة النمو جرى حثها على زيادة مساهماتها في الصندوق المشترك للسلع الأساسية بغية تمكينه من العمل بشكل أنجع وأكفأ في سبيل مساعدة البلدان النامية.

٥٥- واستطرد قائلا ان أعباء الديون الثقيلة قد قلّلت من قدرة البلدان النامية على توفير خدمات أساسية لشعوبها، مما أفضى الى درجة كبيرة من البؤس والمعاناة. ورغم أنها قد اضطلعت باصلاحات اقتصادية مريرة، لم تستطع هذه البلدان اجتذاب استثمارات أجنبية كثيرة من أجل الأنشطة الانمائية. وبالنسبة لمنطقة الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي، فان البلدان الأعضاء كرسوا نسبة كبيرة من ايرادات الحكومة لخدمة الديون مع ما يصاحب ذلك من خطورة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ولذلك فانه يحث شركاء التنمية في المنطقة على ايجاد حل فعال لمشكلة المديونية. وفي هذا الصدد، فان الجماعة الانمائية للجنوب الافريقي ترحب بازدياد الوعي الدولي بضرورة معالجة المشكلة وهي تشيد بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون باعتبارها خطوة في الاتجاه الصحيح. واستدرك قائلا انه من أجل أن تكون هذه المبادرة ذات فائدة لمزيد من البلدان، وخصوصا أقل البلدان نموا، ينبغي أن تتصف معاييرها المتعلقة بالاستحقاق بمزيد من المرونة، وينبغي التساهل في القيود الشرطية المرتبطة بها. ويجب ايجاد حل شامل ودائم لمشكلة الديون وينبغي أن تشمل الغاء الديون.

٥٦- **السيدة ياربوسينوفا** (كازاخستان): قالت ان بلدها يواصل ايلاء أهمية على سبيل الأولوية لتنمية نظام النقل العابر في الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى. وبناء على موقعها الجغرافي الفريد، فان هذه الدول وجدت من الصعوبة للغاية أن تحصل على سبل وصول الى طرق النقل العالمية. ونتيجة لتزايد العولمة، فان التجارة الى آسيا الوسطى أو عن طريقها تُقابل بعراقيل بسبب تكاليف النقل الباهظة التي تصل في كثير من الحالات الى ٦٠ في المائة من قيمة الواردات المصنعة. وفي هذا الصدد، قالت انها ترحب بالتأكيد الخاص في الاعلان بشأن الألفية على مشاكل محددة وعلى احتياجات التنمية للبلدان غير الساحلية.

٥٧- وأضافت قائلة ان كازاخستان تحتاج الى وسائل موثوقة يعوّل عليها للنقل من أجل صادرات مواردها المعدنية؛ كما انها تحتاج الى معدات من أجل خطوط أنابيبها الخاصة بالنفط والغاز. وذكرت أن بلدها ينتظر التبكير في تنفيذ مشروع اتحاد الشركات بخصوص خط أنابيب بحر قزوين، وذلك ليتسنى له استغلال التوقعات الضخمة المنتظرة في بحر قزوين، وخصوصا حقل النفط في كاشاغان الذي يعتبر أكبر حقل للنفط اكتشف خلال الثلاثين سنة الماضية مع تقدير الاحتياطيات بأنها تبلغ ٧ بلايين طن من الزيت الثقيل.

٥٨- وأضافت قائلة ان حكومتها تركز حاليا على انشاء شبكة للنقل يمكن ادماجها في النظام العالمي في نهاية الأمر. وفي هذا الصدد قالت انها تعتبر الأعمال التي يضطلع بها حاليا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لإعداد برنامج من أجل تحسين فعالية الشحنات العابرة في دول آسيا الوسطى بمثابة جزء هام من جهود الأمم المتحدة للنهوض بادماج بلدان منطقة آسيا الوسطى في الاقتصاد العالمي.

٥٩- وأوضحت أن اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ قد وضعتا برنامجا خاصا مشتركا من أجل اقتصادات آسيا الوسطى، وهو يشمل جميع المسائل ذات الأولوية التي تواجه المنطقة، بما في ذلك تنمية القدرة على المرور العابر وشبكات خطوط أنابيب متعددة. وحثت الأوساط المانحة الدولية على الإسهام في البرنامج الخاص المشترك لاقتصادات آسيا الوسطى وتعزيز النمو الاقتصادي لكازاخستان وسائر الدول في آسيا الوسطى. وقالت ان الدعم الدولي سوف يسهم في الاندماج المتناسق لكازاخستان وغيرها من الدول غير الساحلية في آسيا الوسطى في الاقتصاد العالمي.

٦٠- **السيد يوفولي** (فيجي): قال ان التجارة أصبحت، في ظروف العالم الحالية من العولمة والاندماج، هي الأداة المهيمنة للتنمية. وتولي حكومته اهتماما كبيرا لتحرير التجارة، وقد اضطلعت بعملية تحرير للتجارة قبل أن تصبح عضوا في منظمة التجارة العالمية في سنة ١٩٩٦. وكجزء من هذه العملية، قامت فيجي بتبسيط هيكلها الخاص بالتعرفة الجمركية، وقامت بترتيب قطاعها الخاص وأعادت تشكيل هيكل قطاعها المالي. ومع ذلك، فانها تصارع مع الأمر الواقع حيث من المطلوب تقديم مزيد من التضحيات قبل أن تحقق بشكل كامل المكاسب المحتملة من العولمة وتحرير التجارة.

٦١- وأضاف قائلا ان فيجي لديها اقتصاد جزري صغير يستند الى بضع سلع أساسية زراعية ومعادن وسياحة وصناعة خفيفة. كما ان موقعها الجغرافي يعرقل بشدة قدرتها على مواصلة التنمية الاقتصادية، بسبب الأعاصير والفيضانات والجفاف وما يصاحبها من قلة الموارد الطبيعية، فضلا عن الأيدي العاملة الصغيرة وبعدها عن أسواق التصدير الرئيسية.

٦٢- ويؤكد وفده من جديد ثقته الكاملة في قدرة النظام التجاري المتعدد الأطراف على صياغة استجابات فعالة ومستديمة للشواغل التي تقلق البلدان النامية، بيد أنه يشعر بالقلق ازاء الخطى التي تسير بها هذه العملية. ولأن معظم البلدان النامية تعتمد على سلعة أو أكثر من السلع الأساسية المصدّرة بموجب اتفاقات التجارة التفضيلية، فانها تحتاج الى وقت للتكيف والتنويع، مع التنمية المستهدفة، والى مساعدات مالية لتحمل تكلفة هذه التعديلات. وقال ان الخلل الاجتماعي الذي يحدثه الفشل في الاعتراف بهذه الحاجة يمكن أن يسبب عدم الاستقرار السياسي وأن يطيل أمد الصعوبات التي يعانيها الناس. ولهذا فان وفده يحث منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على تقديم مساعدات فعالة لتخفيف أعباء اجراءات التكيف هذه.

٦٣- واختتم قائلا ان وفده يسرّه أن اعترفت منظمة التجارة العالمية بمبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية كجزء لا يتجزأ من المفاوضات في المستقبل. بيد أن المبدأ يجب أن يستند الى نهج عملي نفعي لضمان أن يُنفذ بطريقة موضوعية وبطريقة فعالة من حيث التكلفة. وأخيرا فان وفده يرحب بالجهود الايجابية لبعض البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة لاتاحة سبل الحصول دون رسوم جمركية على الصادرات من أقل البلدان نموا.

٦٤- **السيدة لاشانس** (كندا): قالت ان أعباء الديون الثقيلة لا تزال تشكل عقبة حرجة أمام تخفيف حدة الفقر في كثير من البلدان النامية. فالمبالغ المدفوعة تسديدا للديون تحول دون الإنفاق على مجالات الصحة والتعليم وغيرهما من القطاعات الاجتماعية. وبعد أن أشارت الى أن ١١ بلدا قد وصلت الى "نقطة القرار" بمقتضى المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأنها تتلقى الآن غوثا لتخفيف وطأة الدَين، قالت ان هناك الكثير يتعين القيام به. وعندما وافقت كندا على تعزيز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في السنة السابقة، فان ذلك كان على أساس أن توضع ورقات استراتيجية تخفيف الديون في صميم العملية. وقالت ان التجربة حتى الآن توضح أن إعداد استراتيجية شاملة عريضة تعتبر مسألة معقدة بشكل كبير ومبددة للوقت. ومن الأهمية ضمان أن تكون التوقعات متسمة بالواقعية وأن توضع طرق متسمة بالمرونة في ربط استراتيجية تخفيف حدة الفقر بتخفيف وطأة الدَين، وخصوصا اذا كان البلد لديه سجل متين في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

٦٥- وقالت ان كندا قد التزمت بدفع ٢١٥ مليون دولار كندي للصناديق الاستئمانية لتخفيف وطأة الديون ومبلغ ٦٥ مليون دولار كندي لدى صندوق النقد الدولي ومبلغ ١٥٠ مليون دولار كندي لدى البنك الدولي، وتعتبر هي ثاني أكبر بلد مانح ثنائي الطرف سدّد ما نسبة ١٨,٥ في المائة من مجموع المبالغ المسددة. وقالت ان وفدها يحث الدول الأخرى على تقديم مساهمات في الوقت المناسب الى الصناديق الاستئمانية التابعة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وذلك لتجنب التأخير في تخفيف وطأة الديون للبلدان المستحقة. وكجزء من مبادرة كندا لتخفيف وطأة الديون في سنة ١٩٩٩، تعهدت كندا أيضا بأن تتخلى من جانب واحد عن نسبة ١٠٠ في المائة من الديون الثنائية الطرف في اطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٦٦- واختتمت قائلة ان كندا كانت منذ فترة طويلة داعية الى تخفيف وطأة الديون بالنسبة لأشد الناس فقرا، وهي سوف تواصل العمل في سبيل تخفيف أعباء الديون الثقيلة التي تعتبر عقبات أمام التنمية، وأمام زيادة الإنفاق على المجالات ذات الأولوية مثل الصحة والتعليم. ولا تزال كندا ملتزمة بالمبدأ الذي مفاده أن يستخدم تخفيف وطأة الديون كجزء من استراتيجية شاملة لتخفيف حدة الفقر.

٦٧- **السيد موسامباشيم** (زامبيا): قال ان هدف تخفيف حدة الفقر، وتحسين تنفيذ الخدمات الاجتماعية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة سوف يظلان نوعا من السراب طالما بقيت الديون الخارجية على أشد البلدان فقرا عند مستويات تستعصى على المواجهة. وأضاف قائلا ان حكومته التزمت بتخفيف مستويات الفقر من النسبة الحالية وقدرها ٧٠ في المائة الى ٥٠ في المائة. وفي هذا الصدد، تقوم الحكومة، بالتشاور مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بإعداد ورقة استراتيجية لتخفيف حدة الفقر من أجل وضع برامج واستراتيجيات من أجل تخفيف حدة الفقر. وفي محاولة لتحسين عملية تنفيذ الخدمات الاجتماعية، قال ان حكومته التزمت بزيادة نفقات الميزانية الوطنية في القطاعات الاجتماعية.

٦٨- وأوضح أن أهداف زامبيا المتمثلة في تخفيف حدة الفقر، وتحسين تنفيذ الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الأنشطة الوقائية والعلاجية المتعلقة بانتشار وباء القصور المناعي البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وتنشيط النمو الاقتصادي، سيكون من الصعب تحقيقها ما لم يتم الغاء الديون الخارجية للبلد أو تخفيضها بشدة. وقال ان مجموع الديون الخارجية المالية في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٠ بلغت ٦ ٤١٩ر٢ مليون دولار أمريكي. وسوف تقطع الوفورات المحققة من تخفيف وطأة الديون أو الغائها شوطا طويلا صوب تمكين البلد من تحقيق بعض أهدافه.

٦٩- واختتم قائلا ان زامبيا موضع دراسة حاليا لتقديم مبالغ استكمالية لتخفيف وطأة الديون من جهات دائنة ثنائية أو متعددة الأطراف في الاطار المعزز لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي هذا الصدد، يوصي وفده بتبسيط الاجراءات المتعلقة بسبل الحصول على فوائد المبادرة. وعلاوة على ذلك، ينبغي الغاء ديون البلدان المثقلة بالديون تماما، بغية تمكينها من استعمال الوفورات الناجمة عن ذلك لتخفيف حدة الفقر، ولتحسين عملية تنفيذ الخدمات الاجتماعية وتنشيط النمو الاقتصادي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠